

الغد
سياسات
مبادرة

■ تقرير

انهيار النظام التوافقي وقتل الإوزة التي تبيض ذهباً (أ)

مسار لبنان نحو تدهور الحكم والتغيير

رينود ليندرز
13 شباط 2025



تقرير

انهيار النظام التوافقي وقتل الإوزة التي تبيض ذهباً (أ)

مسار لبنان نحو تدهور الحكم والتغيير

الكاتب
رينود ليندرز

الدكتور رينود ليندرز هو أستاذ مشارك في السياسة الدولية ودراسات الشرق الأوسط في قسم دراسات الحرب في كينغز كولدج لندن، وهو زميل أول لدى مركز مبادرة سياسات الغد.

13 شباط 2025

thepolicyinitiative.org

تعود كلمة "إصلاح" لتتصدّر المشهد مُجدّداً، فتستحوذ على اهتمام العديد من اللبنانيين الذين يتوقون إلى التغيير، وتُجدد الأمل في نفوسهم. وعلى الرغم من أنّ لبنان لم يكد ينفذ عن ثوبه غبار الحرب، فقد كان انتخاب الرئيس الجديد للبلاد مدعاة للاحتفال، نظراً إلى سمعته الطيبة وإلى نزاهته. وما يبعث أكثر على التفاؤل هو رئيس الوزراء الجديد، نواف سلام، الذي يجسد الديمقراطية الحقيقية ويدافع عن سيادة القانون. وفي هذا السياق، علق الباحث نديم شحاده قائلاً: "تحدث المعجزات أحياناً وسط كثير من الترقب، وفي التوقيت المثالي". ومع ذلك، يشبه وصول هذين المنقذين تعيين قبطان جديد لسفينة التيتانيك بعد أن غرقت وشيبت عرقاً. ومع دخول الأزمة المالية والاقتصادية والسياسية في لبنان عامها السادس، بات نظام الحكم في البلاد منهزماً تماماً. حتى وإن كان كل من عون وسلام عازماً على السعي إلى تحقيق "الإصلاح"، يبقى النظام الذي يترأسه، المُسيس بشذّة، العائق الأبرز الذي لا يمكنهما التغلب عليه. فعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، ولرّما منذ استقلال لبنان، أثبت النظام "التوافقي" أنه غير قابل للإصلاح، ممّا أدى إلى إحباط أكثر النوايا صدقاً.

"أدى توزيع السلطة بين العديد من الأطراف، في إطار التسوية السياسية، إلى سعي النخب الحاكمة إلى تصميم هياكل مؤسسية لحماية نفسها من خصومها أو لتعويض ضعف الدعم الشعبي لها، فتحوّلت مؤسسات الدولة والخدمات العامة إلى معازل للامتيازات".

لم يعد خفياً أنّ "الدولة اللبنانية تعاني فساداً جوهرياً". ولطالما حذر مُنقدو "الديمقراطية التوافقية" – النموذج الديمقراطي غير القائم على حكم الأغلبية، والذي يُعتقد بأنه الأنسب للمجتمعات التي تعاني انقسامات حادة" مثل لبنان – من طبيعتها "الجامدة"، إذ قد يتحوّل تقاسم السلطة التوافقي إلى عملية بطيئة ومُعقدة، أو هو لا يفضي، ببساطة، إلى نظام حكم فعّال. ويشير العديد من المعلقين إلى أنّ النظام التوافقي "على الطريقة اللبنانية" ساهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تقويض عمل مؤسسات الدولة وأدائها، ويتجلى ذلك في تفشي الفساد، وسوء الحكم، والهدر المالي. ومن هذا المنطلق، فإنّ التداعيات السلبية لتقاسم السلطة التوافقي بين النخب الطائفية، وبالرغم من الاعتقاد السائد بأنه يحافظ على "التوازن" الشكلي بين مختلف الفئات في البلاد، قد عادت لتفاقم الوضع سوءاً في لبنان الذي يتخبط في أزمات الإفلاس، وتفشي الفقر، والشلل السياسي الحاد.

ومع أنّ هذا الوضع الذي قد بلغته البلاد أصبح مأساوياً ومألوفاً، إلّا أنّ تقييم الأضرار الجانبية التي تسبّب فيها نظام تقاسم السلطة التوافقي ما زال يُظهر تهاوياً مع التسوية السياسية في لبنان. وعلى وجه التحديد، تكشف أزمة الحكم المتجدّدة في لبنان كيف شكّلت "دولة المحاصصة" شرطاً أساسياً لاستمرار نظام تقاسم السلطة التوافقي، وأنه كان على شفير الانهيار التام من دون الموارد المادّية التي تضمن استدامته. وعليه، لم تظهر المحاصصة والفساد كنتيجة عرضية لهذا النظام أو بفعل عوامل خارجية، بل إن استنزافهما موارد البلاد شكّل مصدرًا أساسياً لاستمراره.

يُجري هذا التقرير إعادة تقييم لنظام تقاسم السلطة التوافقي في لبنان، مبيّناً كيف أصبح شبه مرادف لتوزيع الموارد التي استنفدت تقريباً، حتّى مُقدّم ما يمكن تقاسمه. ولم يستطع هذا النظام أداء مهامه بسلاسة أبداً، إلّا أنّه ظلّ قائماً بفضل تدفق الموارد المالية الكبيرة التي دعمت استمراره. ومن دون تلك الموارد، تحوّل هذا النظام إلى صراع محتدم بلا قيود بين أعضاء الطبقة الحاكمة، يتنافسون فيه بشراسة للسيطرة على ما تبقى من هذه الموارد أو، في حال عجزوا عن ذلك، يحرصون على حرمان الآخرين منها، ممّا يقضي على أي مظهر من مظاهر الحكم الفعّلي. ولتسليط الضوء على تعقيدات هذا المشهد، سيصدر قريباً تقرير مكمل لهذا المقال يتناول دراسة حالة حول محاولات بناء محطة كهرباء جديدة ضرورية في طرابلس، حيث شهدت مناورات سياسية شرسة ومُعقدة، لم تؤد في النهاية إلى توليد الطاقة. وبينما يكافح اللبنانيون لمواجهة انهيار سبل كسب عيشهم، يجدر بالعلماء والناشطين السياسيين النظر في شرط آخر "مؤات"، أو حتّى ضروري، لازدهار نظام تقاسم السلطة التوافقي، وهو وفرة الموارد، حيث إنّ غيابها يجعل هذا النظام غير مستدام أو محكوماً بالزوال الحتمي. وعليه، فإنّ أي أمل في إحداث تغيير جذري لا يكمن في وصول قادة جدد وواعدين إلى الحكم، بل في إعادة هيكلّة شاملة لنظام تقاسم السلطة التوافقي بأكمله، ولن يتحقق ذلك إلّا مع نضوب الموارد التي حافظت على استمراره.

النظام التوافقي في لبنان ينصرف عن مساره المنشود

في عام 1969، طرح العالم السياسي الهولندي أرنلد ليههارت مفهوم "الديمقراطية التوافقية" الذي لاقى انتشاراً واسعاً، وهو نموذج "الحكم القائم على تحالف النخب السياسية بهدف تحويل الديمقراطية ذات الثقافة السياسية المُجرّاة إلى ديمقراطية مُستقرّة".¹ واعتبر في تقييمه أن تقاسم السلطة بين النخب في "المجتمعات ذات الانقسامات الحادة" خيار أفضل من نهج "حصول الفائز على جميع الامتيازات" المتأصل في الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية. فهذا النهج يعرض بعض الفئات المجتمعية لخطر الإقصاء، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار أو اندثار الديمقراطية. وتنطوي صيغة تقاسم السلطة على مجموعة من أساليب الحكم تشمل تشكيل "ائتلاف واسع"، وتطبيق مبدأ النسبية، واحترام "الاستقلالية الذاتية لمختلف المكونات المجتمعية"، وضمان حق الفيتو المتبادل. كما وضع ليههارت وأتباعه من مؤيدي الديمقراطية التوافقية قائمة طويلة وقابلة للتوسع بـ"الشروط المواتية" التي يعتقد أنها أساسية لتبلور هذا النظام واستمراره² وفي حين تتركز الحالات النموذجية للديمقراطية التوافقية في دول أوروبية صغيرة (مثل هولندا، وبلجيكا، والنمسا، وسويسرا)، تمت الإشارة عدّة مرات، بما في ذلك إشارة ليههارت، إلى أن لبنان يتسم بالعديد من الخصائص والعوامل التي تتطلب اعتماد هذا النظام، سواء عبر صيغة تقاسم السلطة التي أرساها "الميثاق الوطني" عام 1943، أو من خلال اتفاق الطائف الذي أقر عام 1989، وهو الاتفاق الرئيسي الذي ساهم في إنهاء الحرب الأهلية في البلاد. ومع تخلّي تلك الدول الأوروبية عن الديمقراطية التوافقية وتحوّلها إلى أنظمة ديمقراطية قائمة على حكم الأغلبية أو أنظمة فدرالية³، يرجح أن يكون النظام الديمقراطي التوافقي في لبنان الأطول أمداً في التاريخ. ولكن هذا الواقع لم يمنح ليههارت وأتباعه سبباً وجيهاً للاحتفال، إذ إن التجربة اللبنانية لا تعدّ دليلاً على نجاح هذا النظام. ففي البداية، اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية الطويلة في منتصف السبعينيات، تلاها قيام دولة المحاصصة وتفشي الفساد في عهد الجمهورية الثانية خلال تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة. واليوم، ومنذ أكثر من خمس سنوات، يعاني لبنان من انهيار مالي، واقتصادي، وسياسي.

في الدراسة التي أجريتها عام 2012، أشرت إلى أن الآليات المعقّدة لتقاسم السلطة في لبنان، سواء تلك التي أقرت رسمياً بموجب اتفاق الطائف وفي التعديلات الدستورية لعام 1990 أو تلك التي اعتُمدت عرفياً، قد أفضت إلى نسوية سياسية شائكة، مما جعلها تعيق، في كثير من الأحيان، إمكانية تطبيق أي شكل من أشكال الحكم الفعلي. وفي نهاية المطاف، كانت النتيجة تفشي الفساد بشكل هائل⁴. وقد وقعت جميع المؤسسات العامة تقريباً ضحيةً للفساد والنهب، إذ إن تقاسم السلطة التوافقي عرقل بناء المؤسسات، ما عرّضها للصفقات المشبوهة التي تبرمها الطبقة الحاكمة الجشعة. كما ساهم حق الفيتو الذي تتمتع به النخب السياسية الحاكمة في لبنان في إضعاف المؤسسات البيروقراطية، حيث تنازعت هذه النخب بشراسة على حصصها من الموارد العامة، وقد تسببت الخلافات السياسية النافهة في حالة من الجمود السياسي المستمر. علاوة على ذلك، أدى توزيع السلطة بين العديد من الأطراف، في إطار التسوية السياسية، إلى سعي النخب الحاكمة إلى تصميم هياكل مؤسسية إما لحماية نفسها من خصومها أو لتعويض ضعف الدعم الشعبي لها، فتحوّلت مؤسسات الدولة والخدمات العامة إلى معازل للامتيازات. وبينما رأى التحليل أن توزيع الموارد العامة وانتشار الفساد هما نتيجة لنظام تقاسم السلطة التوافقي، لم يأخذ في الاعتبار قيام هذا النظام، في جوهره، على أسسه المادية. أمّا الآن، وبعد أن استنفدت موارد دولة المحاصصة في لبنان على نحو ملحوظ، واختلت التسوية السياسية التي أرساها اتفاق الطائف، انكشف الوجه الحقيقي لنظام "تقاسم السلطة" التوافقي. فهو، في جوهره، نهب للموارد العامة والخاصة لتقاسمها بين النخب الحاكمة، وكأنّ لا غد يلوح في الأفق.

¹ Arend Lijphart, "Consociational Democracy," World Politics, 21.2 (1969): 216.

² Rudy B. Andeweg, "Consociational Democracy," Annual Review of Political Science 3.1 (2000): table 2; Matthijs Boogaards, "The Favourable Factors For Consociational Democracy: A Review," European Journal of Political Research, 33.4 3 - (1998): 475-496.

³ Lidger Helms, Marcelo Jenny, and David M. Willumsen, "Alpine Troubles: Trajectories of De-Consociationalisation in Austria and Switzerland Compared," Swiss Political Science Review 25.4 (2019): 381-407; Rudy B. Andeweg, "Consociationalism in the Low Countries: Comparing the Dutch and Belgian Experience," Swiss Political Science Review 25.4 (2019): 408-425; Kris Deschouwer, "From Consociation to Federation: How the Belgian Parties Won," in: Kurt Richard Luther and Kris Deschouwer (eds), Party Elites in Divided Societies: Political Parties in Consociational Democracy, (Routledge: 1999), pp. 73-107.

⁴ Reinoud Leenders, Spoils of Truce: Corruption and State-building in Postwar Lebanon (Cornell University Press, 2012).

تقاسم السلطة التوافقي واستنزاف الموارد

على الرغم من التركيز الكبير الذي انصبَّ على عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ولبنان، نجح نظام تقاسم السلطة التوافقي في البلاد، خلال تسعينيات القرن الماضي وفي مرحلة معيّنة من العقد الأول من الألفية الجديدة، على الأقل، في إثبات قدرته الاستثنائية على الصمود. ولا يمكن لأي من "الشروط المواتية" التي وضعها لبيهارت تفسير ذلك. فمنذ التسعينيات وصاعداً، لم يسجل لبنان نتائج جيدة في استيفاء أي من هذه الشروط، ومنها على سبيل المثال: غياب "فئة تمثّل الأثرية" (إذ بات المسلمون يشكلون هذه الأثرية)؛ تساوي حجم "الطوائف" (في الواقع، ثمة تفاوت كبير بينها)؛ "قلة عدد الطوائف" (إذ يعترف لبنان رسمياً بـ18 طائفة)؛ "المساواة الاجتماعية والاقتصادية" (إذ يستحوذ 10% و25% من السكان البالغين على نحو 55% من الدخل الوطني على التوالي)؛⁵ "التمركز الجغرافي للفئات السكانية" (بالرغم من عمليات التطهير العرقي خلال الحرب، تضم بيروت الكبرى وحدها نحو نصف سكان لبنان من مختلف الطوائف)؛⁶ "تقليد التوافق بين النخب" (لم تدعم الحرب الأهلية ولا التجاذبات السياسية بعد اتفاق الطائف استيفاء هذا الشرط)؛ "الولاءات الجامعة" (في الواقع، وبالرغم من بعض الحالات التي برزت فيها مواقف الوحدة الوطنية والهوية المشتركة، على مستوى الحياة اليومية أو بعيداً من السياسة، بقي لبنان ولا يزال "بيتاً بمنازل كثيرة")⁷. ومن الشروط المواتية الأخرى التي حددها لبيهارت هو وجود "تهديد خارجي". لكن، بدلا من أن يسهم هذا التهديد في توحيد النخب الحاكمة، أصبح مصدرًا مستمرًا للخلافات التي عمّقت الانقسامات بينه،⁸ بخاصة بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000، مما أبطأ العديد من مبررات المقاومة الوطنية. هذا عدا عن أن ردود فعل النخب الحاكمة اللبنانية تجاه الحرب السورية كانت متباينة جدًا، مما يجعل شرط "عدد السكان القليل" الذي حدده لبيهارت مبررًا غير كافٍ لتفسير صمود النظام التوافقي في لبنان.

وفي المقابل، يمكن أن تُعزى استدامة نظام تقاسم السلطة التوافقي لفترة طويلة إلى توافر الموارد، شرط الإقرار بطبيعته الحقيقية كآلية لتوزيع الموارد. فبعد اتفاق الطائف، استفاد لبنان من أموال النفط الخليجية نتيجة بروز "المقاولين البرجوازيين"⁹ على الساحة السياسية، الذين جمعوا ثرواتهم بفضل علاقاتهم مع النخب الحاكمة في دول الخليج العربي. ومن أبرز هذه الشخصيات رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، الذي أقنع الجميع بأن موارد البلاد وفيرة بما يكفي لتتقاسمها النخب الحاكمة بشكل دائم. وقد استفادت هذه النخب، عبر المصارف الخاصة التي تملكها أو تسيطر عليها، من سياسات الدين القائمة على إصدار سندات خزينة ذات عوائد مرتفعة. وفي تلك الفترة، كان يُنظر إلى البنك المركزي على أنه يتمتع بقدر كافٍ من الاستقلالية لبناء بعض الثقة في السوق، وذلك بفضل حصوله على الدعم من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، والمصارف الخاصة في لبنان. وعلى مدى عدة سنوات، ساهمت التحويلات المالية الكبيرة التي كان يرسلها المغتربون اللبنانيون، الذين يقيمون بمعظمهم في دول الخليج، في إسكات أي انتقادات تفيد بأن سياسات لبنان المالية غير مُستدامة.

في النظام التوافقي في لبنان، يرتبط تقاسم السلطة والموارد بين النخب الحاكمة ارتباطًا وثيقًا. فقد أتاحت السلطة الوصول إلى الموارد، بينما أدت الموارد إلى تعزيز السلطة، مما ساهم في استدامة التسوية السياسية في لبنان وتحقيق المنافع للنخب الحاكمة. في ظل تدفق موارد كافية لإبقاء النظام التوافقي قائمًا، لم تكثر سوى قلة من النخب السياسية لحقيقة أن استحوادها على الثروة والسلطة قد جرد نظام تقاسم السلطة التوافقي في لبنان من بقايا مظاهر الديمقراطية التي يُحتمل أنه كان يتمتع بها يومًا. وفي عام 2017، أي قبل عامين من حملة القمع التي شنتها قوات أمن الدولة وشبيحة أحزاب النخب السياسية على "ثورة 17 تشرين الأول"، كان لبنان قد تراجع تراجعًا ملحوظًا وفق مؤشر الديمقراطية في العالم العربي بسبب ضعف المساءلة الحكومية، وعرقلة السلطة التنفيذية لهيئات المنتخبية والنشاط البرلماني، وقمع الاحتجاجات¹⁰.

⁵ Lydia Assouad, "Rethinking the Lebanese Economic Miracle: The Extreme Concentration of Income and Wealth in Lebanon, 2005-2014," Journal of Development Economics, 161 (2022): 1-20.

⁶ More generally, demographic and spatial sectarian rifts generally run within cities and border areas. Other regions have no single sectarian majority: Mount Lebanon, North Lebanon and the Western Bq'a.

⁷ Kamal Salibi, A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered, (University of California Press, 1990).

⁸ On this point see: Elisabeta-Cristina Dinu, "Consoationalism in Lebanon after the Cedar Revolution: External Threats, Political Instability, and Macrosecuritizations," Nationalism and Ethnic Politics, 28.3 (2022): 290-312.

⁹ Hannes Baumann, Citizen Hariri: Lebanon's Neoliberal Reconstruction, (Oxford University Press, 2016); Hannes Baumann, "The Causes, Nature, and Effect of the Current Crisis of Lebanese Capitalism," Nationalism and Ethnic Politics, 25.1 (2019): 61-77.

¹⁰ Arab Reform Initiative, Arab Democracy Index, June 2017,

https://s3.eu-central-1.amazonaws.com/storage.arab-reform.net/ari/2017/06/10180116/arab_reform_initiative_20170615_Arab_Democracy_Index_5_summary_english.pdf

في العام 2002، وصف الخبير الاقتصادي اللبناني ألبير داغر لبنان بأنه "دولة توزيعية" تعتمد على الربوع الخارجية، وذلك في معرض حديثه عن النخب اللبنانية التي أمضت عقدًا كاملًا في استغلال موارد البلاد. وفي هذا السياق، تغيب السياسات الرشيدة لتحل محلها لعبة "المحاصصة" التي تشجّع المسؤولين على "إنفاق الموارد العامة من دون أدنى اكتراث لمصدرها"¹¹. وفي قراءته للأحداث، يشبّه داغر لبنان "بالدولة الريعية" العربية المنتجة للنفط، مع فارق يكمن في أنه لا يتمتع بعائدات نفطية ثابتة تمكنه من الاستمرار على هذا النحو. في ذلك الوقت، كنت قد أيدت تحليل داغر، ولكنني اعترضت على نظريته الاختزالية التي حصرت حوكمة لبنان في زاوية اقتصادية ومالية، وتجاهلت الأسس السياسية والمؤسسية التي يقوم عليها نظام المحاصصة اللبناني. ولكن، عندما يُنظر إلى تقاسم السلطة وتقسيم الموارد بوصفهما وجهين لعملة واحدة، فإنه يصعب التمييز بينهما، مما يجعل التركيز على السعي إلى الربح أكثر أهمية، نظرًا إلى دوره المحوري في تسهيل نظام تقاسم السلطة التوافقي وضمان استدامته. كما أن اعتراضني لم يكن بالضرورة صائبًا، إذ إن الموارد في لبنان، خلافًا لدول الخليج الريعية، لم تكن ملكًا للدولة، إلا أن النخب اللبنانية قد استغلت الدولة ومؤسساتها للاستيلاء على الثروات الخاصة ونزع الملكيات، (كما حدث في حالة شركة سوليدير)، واستغلال الأصول العامة لتحقيق مكاسب شخصية (مثل تحويل تلك الأصول إلى منتجات شاطئية أو مشاريع مريحة)، والتلاعب بالأسواق الخاصة لرفع الأسعار (كما الحال في أسعار الأدوية والعلاج بالمستشفيات)، وحرمان الشعب اللبناني من السلع والخدمات العامة (كالكهرباء) لإجباره على اللجوء إلى الخدمات الخاصة والاستفادة من رسوم هذه الخدمات. صحيح أن الدولة لم تكن المستفيد الأول من الربوع، غير أنها ظلت أداة أساسية في أيدي النخب السياسية لتسهيل استيلائها على هذه الربوع.

بما أن لبنان دولة توزيعية شبه ريعية تفتقر إلى الموارد الطبيعية، فقد أصبح اعتمادها على التدفق غير المقيّد للربوع نقطة ضعفها؛ ذلك أن نظام المحاصصة، الذي سهّل على النخب سعيها المحموم إلى الربح، لم يسهم في نمو الاقتصاد الوطني، وإنما أدى إلى تقسيم الثروات الوطنية، لا بل إلى تراجع اقتصاد الدولة، إذ تسبب كل من الفساد وسوء الإدارة المتجذرين في نظام المحاصصة في خسائر فادحة لم يدفع ثمنها سوى المواطن اللبناني، هذا عدا عن تقويض القطاعات المنتجة. ويُعدّ الإخفاق المستمر في توفير الكهرباء كخدمة حكومية ميسورة التكلفة مثالًا واضحًا على ذلك؛ فهو استنزاف للاقتصاد اللبناني، متيخًا لشركات القطاع الخاص المزوّدة لخدمات الكهرباء والمستوردة للوقود تحقيق أرباح هائلة والاستحواذ على حصة سوقية بقيمة ثلاثة مليارات دولار سنويًا.¹² أشارت تقديرات متحفظة تعود إلى عام 2009 إلى أن نقص التغذية الكهربائية كبد الاقتصاد اللبناني تكاليف سنوية بلغت 1.5 مليار دولار، والقطاع الصناعي خسائر في الإيرادات ناهزت الـ 400 مليون دولار.¹³ تسببت ثلاثة عناصر مجتمعة، تمثلت في تقاسم السلطة والمحاصصة والسعي غير المقيّد وراء الربوع، في تراجع الموارد. وفي الوقت ذاته، كانت النخب السياسية في لبنان تتعاون على قتل الإوزة التي تبيض لها ذهبًا. في أواخر تسعينيات القرن الماضي، دخل الاقتصاد اللبناني مرحلة انكماش طويلة وضعية، إذ تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات سلبية، ولم يكد يشهد تحسنًا طفيفًا حتى تدهور بشكل كارثي في العام 2017.¹⁴ بالموازاة، تراجعت الإيرادات الخارجية، بحيث لم تعد تكفي لتعويض التدهور الذي ألم بالاقتصاد الوطني. فبعد أن كانت التحويلات من الخارج تشكل 26% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004، تراجعت تدريجيًا حتى وصلت إلى 13% فقط عام 2018.¹⁵ كما إنخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي كانت تأتي بمعظمها من دول الخليج، انخفاضًا حادًا، إذ تدنّت من 15% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 إلى 4% فقط عام 2019.¹⁶

"بما أن لبنان دولة توزيعية شبه ريعية تفتقر إلى الموارد الطبيعية، فقد أصبح اعتمادها على التدفق غير المقيّد للربوع نقطة ضعفها".

¹¹ Albert Dagher, "L'administration libanaise après 1990," Contribution to the conference "Le Modèle de l'Etat développemental et les défis pour le Liban," 15-16 February 2002.

¹² Human Rights Watch, "Cut Off From Life Itself" Lebanon's Failure on the Right to Electricity," 9 March 2023, <https://www.hrw.org/report/2023/03/09/cut-life-itself/lebanons-failure-right-electricity>

¹³ Raymond Ghajar and Hassan Hamdan, "Evaluation of the Energy Policy for Lebanon," Energy Market, 8th International Conference, 25-27 May 2011, <https://ieeexplore.ieee.org/document/5953095>

¹⁴ World Bank GDP growth data for Lebanon, <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

¹⁵ World Bank personal remittances data for Lebanon, *ibid.*

¹⁶ World Bank FDI data for Lebanon, *ibid.*

نتيجة لذلك، تقلصت الموارد التي يعتمد عليها نظام تقاسم السلطة التوافقي، ولم تعد كافية لاستمراره. ومع أن الانكماش الاقتصادي قد قلل من فرص سعي الطبقة الحاكمة وراء الربيع، فإن الوضع المالي العام للبلاد يعكس الحجم الحقيقي للأزمة. وتعد النفقات الرأسمالية للدولة، أي الاستثمارات المخصصة لشراء الأصول الثابتة أو تطويرها، أرضاً خصبة لنظام المحاصصة وتهج السعي وراء الربيع المعتمد على الموارد العامة. وقد كشف بحث حديث أجرته "مبادرة سياسات الغد" أن نسبة 60% من قيمة النفقات التي خصصها مجلس الإنماء والإعمار لمثل هذه العقود بين عامي 2008 و2017 قد آلت إلى 10 شركات فقط، يرتبط معظمها بعلاقات وثيقة مع النخب السياسية.¹⁷ ولكن، مع تزايد أعباء خدمة الدين ورواتب موظفي القطاع العام¹⁸ والتحويلات المالية إلى مؤسسة كهرباء لبنان خلال العقدَيْن الماضيين، استنزفت هذه النفقات قسماً كبيراً من الميزانية الوطنية، ولم يتبق سوى أقل من 5% من إجمالي الإنفاق للاستثمارات الرأسمالية.¹⁹ واستمرت هذه النسبة الضئيلة في التراجع إلى أن بلغت 3% عام 2020،²⁰ إذ كان نظام تقاسم السلطة التوافقي قد استفد الموارد التي ازدهر بفضلها خلال فترة التسعينيات وبداية الألفية.

القضايا المُغفل عنها في الاقتصاد السياسي

أقر لبيهارت، بعد مراجعة نموذجها حول الديمقراطية التوافقية، بأنه "نظام حكومي مُكلف" كونه "يقترن" حتماً بنسبة معينة من عدم الكفاءة والبطء، ويفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرار"²¹. كما رأى أن هذه الآثار الجانبية السلبية مؤسفة، ولكنها ثمن يستحق الدفع مقابل الاستقرار والديمقراطية اللذين تقدّمهما التوافقية. إن أنه لم يتوقع - كما لم يعترف قط - بأن التقاسم التوافقي للسلطة، في حال استدامته واستمرار إلى آجال غير محددة، قد يؤدي إلى تقاسم مستمر للموارد إلى حين نفاذها بالكامل، أي نفاذ السلطة، والموارد، والثمن الذي يستحق الدفع. لم يقلق لبيهارت سوى من "الانقذامات الحادة" و"الانشقاقات" في البلدان التي يفترض أنها غير ملائمة للديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية. وافترض ومساعدية أن الخطر الحقيقي الأساسي يكمن في الهوية البدائية غير القابلة للتغيير. أغفلت نظرية التوافقية الجانب الاقتصادي - السياسي لتقاسم السلطة، وميّزت بشكل واضح السياسة من الاقتصاد²² ووضع لبيهارت اختصاصيين أمريكيين رائدين في علوم السياسة في ستينيات القرن الماضي، بمن فيهم غابرييل أموند، في صورة هذا الإغفال النموذجي عن الارتباط الوثيق القائم بين السياسة والاقتصاد، محاولاً إقناع هذا الأخير بأن تحقيق الديمقراطية مُمكن، بل ضروري أحياناً، من دون الاعتماد على مبدأ الأغلبية.

"كما يتجاهل واضعو نظرية التوافقية بأغلبيتهم العالم الاقتصادي، كذالك يغفل خبراء الاقتصاد النيوليبرالي الشؤون السياسية".

وبموازاة تجاهل واضعي نظرية التوافقية بأغلبيتهم العالم الاقتصادي، يغفل خبراء الاقتصاد النيوليبرالي الشؤون السياسية. في تموز 2022، أصدر البنك الدولي تقريراً حمل فيه الطبقة السياسية اللبنانية مسؤولية الانهيار الاقتصادي والمالي في البلاد، مستعملاً تعابير لاذعة وغير مسبوق.²³ ومع ذلك، فقد امتنع عن تحديد النظام السياسي أو آليات الحوكمة المستدامة التي سمحت للنخب الحاكمة بنهب موارد البلاد. وعليه، لم يسلط الضوء، في هذا الصدد، إلا على جشع الطبقة الحاكمة وغياب الإرادة السياسية لديها بإجراء إصلاح اقتصادي، وهما العاملان اللذان يتسببان في "الركود الاقتصادي المتعمد" في البلاد. وبذلك، اكتفى البنك الدولي بالإعراب عن إدانة أخلاقية لسلوك النخب السياسية، بدلاً من تقديم تحليل له، متجاهلاً في الوقت عينه الدور الذي أذاه في دعم هذه النخب السياسية نفسها لعقود من الزمن.

¹⁷ Ibid; Mounir Mahmalat, Sami Atallah, and Wassim Maktabi, "Resource Allocation in Power-sharing Arrangements—Evidence from Lebanon," Third World Quarterly, (2022): 1-20.

¹⁸ Public sector appointments and -salaries also follow the logic of muhasasa. Yet next to serving clientelist practices, their main benefits to political elites accrue mainly indirectly to them. Key dependents in high public office facilitate state contracting and -tendering, or pave the way for state (in-)action when required. Bassel F. Salloukh, "Taif and the Lebanese state: The Political Economy of a Very Sectarian Public Sector," Nationalism and Ethnic Politics, 25.1 (2019): 43-60.

¹⁹ IMF Article IV Consultation Staff Reports (2006, 2009, 2019), <https://www.imf.org/en/countries/lbn?selectedfilters=Article%20IV%20Staff%20Reports#whatsnew>

²⁰ Sami Atallah, Ishac Diwan, Jamal I. Haider and Wassim Maktabi, "Public Resource Allocation in Lebanon: How Uncompetitive is CDR's Procurement Process?," 23 July 2020,

<https://www.lcps-lebanon.org/en/articles/details/2454/public-resource-allocation-in-lebanon-how-uncompetitive-is-cdr-s-procurement-process>

²¹ Arend Lijphart, "Cultural Diversity and Theories of Political Integration," Canadian Journal of Political Science/Revue canadienne de science politique, 4.1 (1971): 14.

²² On this point see: Ronald A. Kieve, "Pillars of Sand: A Marxist Critique of Consociational Democracy in the Netherlands," Comparative Politics, 13.3 (1981): 313-337.

²³ World Bank Group, Lebanon Public Finance Review: Ponzi Finance? (The World Bank, 2022).

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/09910500802213843/p1733450f741540870a9040d2b545b62921>

لا يُعَدُّ إغفال البُعد السياسي والاقتصادي في نظام تقاسم السلطة التوافقي مجرد مسألة أكاديمية بحتة. فبينما يحدّد البنك الدولي العديد من الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، يبقى هذا النظام عاجزاً بطبيعته عن توفير مستوى الحوكمة الضروري لتنفيذ هذه الإصلاحات الجوهرية. ليست التكاليف الاقتصادية والاستنزاف المالي الناجمان عن هذا النظام في لبنان مجرد تبعات جانبية وجوانب ينبغي فهمهما أو معالجتهما بمعزل عنه.²⁴ فقد استنزف نظام تقاسم السلطة التوافقي، بحكم طبيعته، الموارد، العامة منها والخاصة، بطريقة مُنَهَجَة، حتّى أصبح تقاسم السلطة وتقسيم الموارد أمرين مترادفين فيه. كما أطلق سباً مسعوراً لاستنزاف الموارد، بحيث لم يبق منها سوى الفتات، ما حفز الطبقة الحاكمة على الاستيلاء على الموارد بشراسة أكبر وحرمان الآخرين منها. زاد ذلك الأمر من حدة الخلافات بين الفئات الطائفية الرئيسية وداخلها، ممّا رسّخ هذه النزاعات وقوّض مؤسسات الدولة والحوكمة، وعرقل بالتالي أيّ جهود لتحفيز التعافي الاقتصادي.

"قام نظام تقاسم السلطة التوافقي، بحكم طبيعته، باستنزاف الموارد، العامة منها والخاصة، بطريقة مُنَهَجَة، حتّى أصبح تقاسم السلطة وتقسيم الموارد أمرين مترادفين فيه".

هل من مخرج من متاهة النظام التوافقي؟

إنّ مطالبة الطبقة الحاكمة في لبنان بوقف سعيها المحموم إلى الاستيلاء على الموارد، عبر تقاسم السلطة التوافقي، أشبه بمطالبتها بهدم أسس نفوذها بنفسها. ولذلك، تواصل تصوير التوافقية في لبنان كنظام حكم مؤقت وانتقالي يستحق الإبقاء عليه، وحتّى الإشادة به، بالرغم ممّا يشوبه من عيوب. وتجدر الإشارة إلى أنّ مقدّمة الدستور اللبناني، الذي عدّل عام 1990، تنصّ بوضوح على أنّ "إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية".²⁵ ومع ذلك، بعد أكثر من ثلاثة عقود على اتفاق الطائف، الذي رسّخ القواعد التوافقية المنصوص عليها في الدستور، اجتمعت الطبقة السياسية اللبنانية في مؤتمر برعاية السعودية، في قصر الأونيسكو في بيروت، لتجديد التزامها باتفاق الطائف. وفي النهاية، أشار رئيس حكومة تصريف الأعمال آنذاك، نجيب ميقاتي، إلى أنّ اتفاق الطائف لا يزال "الخيار الأنسب للبنان".²⁶ ولكن، لم ترد سوى إشارات عابرة، إن ذكرت، إلى الأزمة المالية والاقتصادية المتفاقمة خارج قاعة المؤتمر، والتي صنّفها البنك الدولي بوصفها إحدى أشدّ الأزمات عالمياً منذ منتصف القرن التاسع عشر. ولم يكن الجمود السياسي المتجدّد وتعدّد انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة على مدى أكثر من عامين كافيين لتعكير أجواء الاحتفال.

"على الرغم من المؤهلات الشخصية المتميزة لكل من الرئيس جوزيف عون ورئيس الوزراء نواف سلام، فقد وجدنا نفسيهما عالقيين في فخ النظام التوافقي الذي يفرضه اتفاق الطائف، حتّى على أكثر الإصلاحيين جدية".

على الرغم من المؤهلات الشخصية المتميزة لكل من الرئيس جوزيف عون ورئيس الوزراء نواف سلام، فقد وجدنا نفسيهما عالقيين في فخ النظام التوافقي الذي يفرضه اتفاق الطائف، حتّى على أكثر الإصلاحيين جدية. وقال عون في الخطاب الذي ألقاه في أثناء جلسة تنصيبه: "اليوم تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ لبنان"، مؤكداً في الوقت عينه التزامه بـ"الحفاظ على الميثاق ووثيقة الوفاق الوطني [الطائف]".²⁷ وبالمثل، شدّد سلام على عزمه على إحداث تغيير جذري، لكنه في الوقت ذاته أعلن أنه "سيعمل على تشكيل حكومة [جديدة] وفقاً لأحكام الدستور واتفاق الطائف".²⁸ بناءً عليه، سارع رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى توضيح ما يعنيه ذلك عملياً، مؤكداً مطلبه بأن تكون وزارة المالية من نصيب الطائفة الشيعية، تماشياً مع هذه المعادلة، حتّى قبل تشكيل الحكومة الجديدة.

مع التراجع الحادّ في حجم الموارد اللازمة للحفاظ على صيغة تقاسم السلطة والموارد بشكل توافقي، دخل لبنان في أزمة يلفظ فيها النظام القديم أنفاسه الأخيرة، بينما لم يتمكن بعد النظام الجديد من التبلور. وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى عبارة أنطونيو

²⁴ Abel Polese (ed), Informality, Labour Mobility and Precariousness. (Palgrave Macmillan, 2022): 277-300."

²⁵ The Lebanese Constitution, Preamble (H), <https://www.presidency.gov.lb/English/LebaneseSystem/Documents/Lebanese%20Constitution.pdf>

²⁶ Asharq Al-Awsat, 6 November 2022, <https://english.aawsat.com/home/article/3972021/lebanese-officials-renew-commitment-taif-agreement-33rd-anniversary-its-signing>

²⁷ Cited in: BBC Arabic, 9 January 2025, <https://www.bbc.com/arabic/articles/c0474yx6n4lo>

²⁸ Cited in L'Orient - Le Jour, 24 January 2025, <https://www.lorientlejour.com/article/1444966/ministere-des-finances-ce-quen-disent-taief-et-la-constitution.html>

غرامشي التي يستشهد بها كثيرون: "في هذه الفترة الانتقالية، تظهر مجموعة واسعة من التذاعيات السلبية". وبالفعل، يثبت لبنان صحة التقييمات التي تشير إلى صعوبة تغيير ممارسات تقاسم المؤسسات بشكل توافقي، حيث إنه "لطالما تم التعبير عن الرغبة في العثور على بديل عنها، ولكن لم يتم تحديد المخرج المناسب لذلك بعد".²⁹ وبانتظار العثور أحدهم على هذا المخرج، سيندهور نظام تقاسم السلطة التوافقي مع التناقض المتزايد للموارد والتذاعيات السلبية التي يعاني منها المواطنون اللبنانيون جراء هذه الأزمة. فهم ما زالوا محرومين من الحصول على ودائعهم المصرفية، ويتم دفعهم إلى هاوية الفقر، ويختارون الهجرة إذا ما استطاعوا إليها سبيلاً. ولكن هذا لا ينفي وجود بدائل لـ "نظام تقاسم السلطة المشلول"³⁰ فخلال التحركات الشعبية الضخمة التي شهدتها لبنان مع "ثورة 17 تشرين الأول 2019"، والتي كان لها وقع كبير، طرح آلاف اللبنانيين الشباب الذين شاركوا فيها العديد من البدائل أو "الأفكار الطوباوية القابلة للتطبيق"،³¹ ونفذوها، ربما بصورة ناقصة، أو ساذجة، أو غير راديكالية بما يكفي، أو غير متسقة. ولكنها كانت حتماً أكثر بعثاً على التفاعل من سجل الأفكار القديمة وألبالية عن ضرورات الصيغة التوافقية ومزاياها. وبعد انتخابات عام 2022، أصبح ربع أعضاء البرلمان ممن يطلقون على أنفسهم صفة "المستقلين"، بحيث نجحوا في هزيمة مرشحين مدعومين من الأحزاب والكتل السياسية التقليدية. وكان لثلاثة عشر نائباً من النواب المستقلين الجدد مساهمات فاعلة في ثورة تشرين الأول، وحاولوا جاهدين استخدام مقاعدتهم في البرلمان لدعم تنفيذ الإصلاحات، ولكن غالبية محاولاتهم باءت بالفشل.³² فضلاً عن ذلك، عمل الأكاديميون، ومراكز الأبحاث، والناشطون اللبنانيون، على وضع العديد من الخطط لإصلاح نظام تقاسم السلطة في بلدهم، أو تغييره، وقد شاركوا أحياناً في مناقشة مبدأ النظام التوافقي والتشكيك فيه بشكل صريح.³³

"مع التراجع الحاد في حجم الموارد اللازمة للحفاظ على صيغة تقاسم السلطة والموارد بشكل توافقي، دخل لبنان في أزمة يلفظ فيها النظام القديم أنفاسه الأخيرة، بينما لم يتمكن النظام الجديد بعد من التبلور".

عندما يتم النظر إلى تقاسم السلطة وتقسيم الموارد بوصفهما أمرين شبه مترادفين، من المحتمل أن تظهر أشكال بديلة من الحكم عند نفاذ الموارد. وكما ذكرنا سابقاً، يعجز لبنان عن استيفاء كل "الشروط المواتية" التي حددها لبيهارت تقريباً. ولكن نظام تقاسم السلطة التوافقي أثبت قدرته على الصمود إذا ما أتيحت الموارد لاستمراره. وهذا إن لبنان يقف على مشارف الاستنفاد والتدهور شبه الكامل لهذه الموارد، مما تسبب أولاً في تحول عملية تقاسم السلطة إلى "صراع محتدم"، ثم - مع تخلف لبنان عن سداد ديونه الدولية في آذار 2020 - إلى مسرحية هزلية أبطالها النخب السياسية المتصارعة التي تعجز عن الاتفاق على خطة إصلاح اقتصادي شاملة لتنفيذها، في ظل محدودية السلطة أو الموارد التي يمكن تقاسمها. هذا وقد تسبب استنزاف الموارد في تحول المنافسة والصراعات بين النخب إلى الداخل، حيث انقلب قادة من الطائفة نفسها، وأحياناً أعضاء التحالف السياسي الواحد، بعضهم على بعض، مؤدياً ذلك إلى إضعاف الجميع. ومن هذا المنظور، يبدو أن حظوظ تخلي لبنان عن التقاسم التوافقي للسلطة أكبر مما هي عليه في العراق الذي، على الرغم من مشاكله التوافقية، يستطيع الاعتماد على إيراداته النفطية الكبيرة للحفاظ على استمرارية هذا النظام³⁴ ويتمثل أحد أسباب بقاء النظام القديم في لبنان في قدرة البلد الاستثنائية على مواصلة جذب تدفقات كبيرة من الدخل الأجنبي، وإن كانت غير

²⁹ Donald L. Horowitz, "Ethnic Power Sharing: Three Big Problems," *Journal of Democracy*, 25:2 (2014): 12.

³⁰ John Nagle, "Consociationalism is Dead! Long Live Zombie Power-Sharing!," *Studies in Ethnicity and Nationalism*, 20.2. (2020): 137-144.

³¹ Mona Harb, "How Urban Space Shapes Collective Action: The Lebanese Uprising of 2019," in: Jeffrey G. Karam and Rima Majed (eds), *The Lebanon Uprising of 2019, Voices from the Revolution*, (London, I.B. Tauris: 2023), pp. 110, 115.

³² Nadim El Kak, "Entering the Lion's Den: Lebanon's 'Change MPs' in Parliament," *The Policy Initiative*, 1 March 2024, <https://www.thepolicyinitiative.org/article/details/361/entering-the-lion-s-den--lebanon-s--change-mps--in-parliament>

³³ See for example: Bassef F. Salloukh and Renko A. Verheij, "Transforming Power Sharing: From Corporate to Hybrid Consociation in Postwar Lebanon," *Middle East Law and Governance*, 9.2 (2017): 147-173; Imad Salamey, "Failing Consociationalism in Lebanon and Integrative options," *International Journal of Peace Studies*, 14.2 (2009): 83-105; Saleh El Machnouk, "Electoral System Reform in Lebanon: Dilemmas of a Consociational State," *Ethnopolitics*, 17.1. (2018): 1-20.

³⁴ Toby Dodge, "Iraq's Informal Consociationalism and Its Problems," *Studies in Ethnicity and Nationalism*, 20.2 (2020): 145-152.

مضمونة: من خلال التحويلات،³⁵ والمساعدات الخارجية،³⁶ وإيرادات القطاع السياحي.³⁷ بالإضافة إلى ذلك، لما يزل الدخل غير المشروع الذي حققه لبنان نتيجة الدور الكبير الذي أداه في تجارة الكيناجون مع سوريا، درعًا آخر يحمي بعض الأفراد، وإن كان ذلك يتم على حساب توسيع نطاق تجريم الاقتصاد في لبنان، وربما، النخب السياسية في البلاد.³⁸ وكما شرح منير مهملات بايجاز، استقرت هذه النخب على "لعبة انتظار كبيرة"³⁹ مستعينة بهذه الموارد ومعتمة على العائدات المستقبلية المتوقعة من التنقيب عن الغاز أو، في وقت أقرب، من حزمة المساعدات البالغة مليار دولار، والتي أعلن الاتحاد الأوروبي في أيار عن تقديمها للبنان لمنع النازحين السوريين فيه من الوصول إلى أوروبا، أو من التمويل الإضافي الذي قد يقدمه الاتحاد الأوروبي لإعادة الإعمار بعد العدوان الإسرائيلي. ومع أن جميع هذه الموارد تقذّم أو سوف تقذّم، بشكل أساسي، إغاثة فورية لقلّة محظوظة، من المرجح أن تحمي النظام القديم من الزوال في الوقت الحالي.

سيتم قريبًا إصدار مقالة جديدة للمؤلف نفسه بعنوان: انهيار النظام التوافقي وقتل الإوزة التي تبيض ذهبًا (2): معمل دير عمار خارج الخدمة

³⁵ Remittances in 2022 amounted to nearly 32 percent of GDP in 2022; at US\$ 6.8 billion a nominal 20 percent increase between 2021 and 2022. Lebanon Economic Monitor, The World Bank, Spring 2023, 36 - <https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-spring-2023-the-normalization-of-crisis-is-no-road-for-stabilization> Real amounts are probably much higher as many Lebanese abroad are avoiding banks and informally bring in cash to help out their relatives.

³⁶ Foreign aid continued to increase since 2013 and in 2020 stood at US\$ 1.21 billion. World Bank data on Official Development Assistance, <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

³⁷ Tourist arrivals in 2022 increased by 57 percent on top of a 140 percent increase in 2021. Lebanon Economic Monitor, The World Bank, Spring 2023. Next to a sharp decline in imports, these earnings combined help explain that the country's current account deficit in 2023 narrowed significantly. However, Israeli military action against Lebanon since October 2023 caused Lebanon to lose an estimated US\$ 1 billion of income from tourism. The World Bank, "Lebanon Interim Damage and Loss Assessment," November 2024, <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099111224112085259/pdf/P5063801c62fbc21beff1d0a436d07e02.pdf>

³⁸ "The Hidden World of Captagon in Lebanon," L'Orient Today, Special Portfolio, 17 November 2022, <https://today.lorientlejour.com/portfolio/877-hidden-world-of-captagon-in-lebanon>

³⁹ Mounir Mahmalat, "The Grand Waiting Game: Why Lebanon's Elites Postpone Compromise," Economic Research Forum, 14 February 2023, <https://theforum.erf.org/2023/02/14/the-grand-waiting-game-why-lebanons-elites-postpone-compromise/>

مركز مبادرة سياسات الغد هو مركز أبحاث محليّ ومُستقلّ يهدف إلى إجراء تقييم تجريبي ونقدي للسياسات الحالية، وإلى توليد بدائل بناءة. تسعى المبادرة إلى المساهمة في بناء رؤية قائمة على الدراسات الوافية والأدلة، تعكس مصالح الناس عامة، وفي تمكين الرأي العام.

